

واقع وآفاق تجارة العراق الخارجية مع الكويت للمدة (2010 - 2015)

م. ناجي ساري فارس

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تعد التجارة الخارجية السبيل الاساسي لسد احتياجات جميع الدول من السلع والخدمات ، ولكن تختلف هذه الاهمية من دولة إلى أخرى ، لذلك فإن قوة الدولة الاقتصادية تأتي من قوة صادراتها ، أما الفائض في الميزان التجاري فيأتي من تنويع الصادرات وتقليل الواردات . وتقتصر تجارة العراق الخارجية مع الكويت على تصدير بعض السلع الاستهلاكية والإنتاجية ، واستيراد بعض الموارد الاساسية من الكويت عن طريق التبادل التجاري . ومن خلال ما تقدم فإن البحث يدرس الافاق المستقبلية لتجارة العراق الخارجية مع الكويت التي تعتمد على تطوير هذا التبادل التجاري بين الدولتين في المستقبل القريب . لذلك فإن أهمية البحث تكمن في إبراز حجم تجارة العراق الخارجية ومستقبلها مع الكويت في ظل التطورات الاقتصادية ، واستعراض أثارها الإيجابية والسلبية ، ومن ثم وضع مقترحات لهذه التجارة ، وأبرز الحاجة الملحة في تنويع الصادرات والاستيرادات بين العراق والكويت . وتعتبر التجارة الخارجية جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي في الدولتين ، إذ تؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً في الناتج المحلي الاجمالي ، من خلال زيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاعتماد على الاستيرادات . لذلك فإن مستقبل تجارة العراق مع الكويت ، لا بد أن يعتمد على زيادة وتنويع التبادل التجاري من خلال رسم استراتيجيات مستقبلية من أجل تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع التبادل التجاري بين البلدين .

Abstract

Foreign trade is the key to meet the needs of all countries for goods and services, but the are important is vary from State to state, Therefore, the economic strength of the country comes From the strength of its exports, while the surplus in the trade balance Comes from the diversification of exports and reduce imports . As for Iraq's foreign trade with Kuwait, it will imited on the export of some consumer goods and production, and import some of the basic resources of Kuwait by trade . From the foregoing, the research examines the future prospects of Iraq's foreign trade with Kuwait, which depends on the development of the trade between the two countries in the near future . Therefore, the importance of research highlighting the size of Iraq's foreign trade and its future with Kuwait in light of economic developments, and to review the positive and negative effects, and then develop proposals for this trade, and to highlight the urgent need to diversify exports and imports between Iraq and Kuwait . Foreign Trade considered the important part of economic activity in both countries, as foreign trade plays a key role in the gross domestic Product, by increasing and diversifying exports and reduce dependence On

imports. Therefore, the future of Iraq's trade with Kuwait, we have to Increase and diversify trade by drawing a future strategy for the development of various economic sectors , This is leads to the expansion of trade exchange between the two countries.

المقدمة

تتوسع التجارة الخارجية قدراتها التسويقية في الوقت الحاضر نتيجة التطور الاقتصادي والتكنولوجي السريع منذ الثورة الصناعية التي ظهرت في اوربا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . إذ أن العلاقات الاقتصادية تعد من أقدم وأهم العلاقات التي تربط مختلف الدول مع بعضها في التجارة الخارجية ، . وقد أصبحت هذه التجارة بمختلف ابعادها شرطاً رئيساً لتحقيق التنمية الاقتصادية في كل من العراق والكويت ، من خلال تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات ، إذ يعتمد العراق والكويت على حد سواء على الخارج لتوفير الحاجات الاساسية (الاستهلاكية منها والانتاجية) . ففي بداية القرن العشرين عُد العراق من المصدرين للقمح والتمور لمختلف الدول ومنها الكويت قبل اكتشاف النفط ، بينما كانت الكويت فكانت تعتمد على استخراج اللؤلؤ وتصديره للعراق وبقية دول العالم . وبعد اكتشاف النفط في كل من العراق والكويت وموقع الدولتين على الخليج العربي تطورت التجارة الخارجية ، وأخذت الصناعات العراقية تتطور ومنها الصناعات الغذائية التي جعلت من العراق من المصدرين الاساسيين للمواد الغذائية للكويت .

العراق من ظروف أمنية صعبة ، جعلت من العراق المستورد الرئيسي في منطقة الخليج العربي من المواد الاساسية من الكويت . لذلك فقد تطور وتنوع الواقع التجاري بين العراق والكويت للفترة (2010- 2015). ومن خلال هذا البحث نحاول أن نوضح آفاق التجارة الخارجية بين العراق والكويت .

مشكلة البحث

مما لاشك فيه إن واقع التجارة الخارجية وأفاقها المستقبلية تعد من المداخل الرئيسية في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إذ تشير الأرقام في متن البحث بأن الواقع التجاري بين العراق والكويت يعتمد على المواد الاستهلاكية ومنها الصناعات الغذائية بالدرجة الأساس . ومن المشاكل التي تحدث في القطاع التجاري الخارجي بين الدولتين في الوقت الحاضر تنحصر على التبادل التجاري للسلع الاستهلاكية منها الغذائية والانشائية ، لذلك فإن مشكلة البحث تتمثل من خلال التساؤلات الآتية : -

- 1 - ماهي طبيعة التبادل التجاري بين العراق والكويت وماهي اتجاهاته .
- 2 - كيف يمكننا تغيير الواقع الحالي لتجارة الخارجية بين العراق والكويت .

أهمية البحث

يسلط هذا البحث الضوء على طبيعة التبادل التجاري بين العراق والكويت للمدة (2010- 2015) ، ويحاول البحث رسم آفاق مستقبلية لشكل العلاقة التجارية بين العراق والكويت .

فرضية البحث

إن البحث يؤسس إلى فرضيات اعتماد الاقتصاد العراقي والكويتي على صادرات النفط وتنويع الاستيرادات ، وهذا قد ينعكس سلباً على تنويع التبادل التجاري بين الدولتين ، مما يؤثر على التبادل التجاري بين العراق والكويت. وعليه فلا بد من زيادة وتنويع التبادل التجاري في المستقبل القريب من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ، من أجل التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية في التبادل التجاري .

هدف البحث

يهدف البحث إلى : -

1- تحليل الالية التي تؤدي إلى زيادة وتنويع التبادل التجاري بين العراق والكويت .

2 - ماهي الافاق لتطوير التبادل التجاري بين العراق والكويت .

هيكلية البحث

لغرض الوصول إلى اهداف البحث والتحقيق من مدى صحة فرضيته فقد اشتمل البحث على المباحث التالية : -

المبحث الاول :- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية (مفهومها ، أهميتها ، سياساتها)

المبحث الثاني : - واقع التجارة الخارجية بين العراق والكويت

أولاً : - التجارة الخارجية في العراق (الصادرات ، الاستيرادات ، الميزان التجاري)

ثانياً :- التجارة الخارجية في الكويت (الصادرات ، الاستيرادات ، الميزان التجاري)

المبحث الثالث : - آفاق التجارة الخارجية بين العراق والكويت .

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أحد مكونات النشاط الاقتصادي لمختلف الدول ، فهي من القطاعات الاقتصادية الاساسية ، وأرتفعت أهمية التجارة الخارجية مع التطور الحاصل في العالم من خلال تطور وسائل المواصلات والاتصالات . وتقوم التجارة الخارجية على أساس التخصص لكل دولة بأنواع من المنتجات الصناعية أو الزراعية أو التقنية. أما البعض الاخر من الدول توجد في اراضيها هبة من الله سبحانه وتعالى (سلعة النفط) لاتوجد في أغلب دول العالم ، وتكون هذه السلعة فائض عن حاجتها المحلية فيتم تصديرها إلى الخارج وأستيراد ماتحتاج من سلع وخدمات . وعلى هذا الاساس تتم التجارة الخارجية بين دول العالم . والتجارة الخارجية لها دور مهم في تعجيل عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية إذ تساهم مساهمة فعالة في تحديد المعالم الرئيسية للبنان الاقتصادي وإيجاد التوازن والترابط العضوي بين كافة القطاعات . وبالتالي استعداد هذه الدول القيام بالاتفاقيات الثنائية أو الجماعية () كالأسواق المشتركة ، مجالس التعاون ومنظمة التجارة الحرة الخ) ، ضمن شروط محددة لغرض الوصول إلى أفضل تنمية اقتصادية للدول الداخلة ضمن هذه التكتلات الاقتصادية ، فمن خلال الصادرات يتم توسيع نطاق السوق مما يمكن للاقتصاد من زيادة إنتاجه وما يتبعه من استغلال لمنافع الإنتاج الموسع ، إضافة لمساهماتها في زيادة الدخل القومي وبهذا تعكس مدى تطور قدرات الدولة من الإنتاج المحلي وتنوعه (1).

أولاً :- مفهوم التجارة الخارجية

تُعرف التجارة الخارجية تعرف :- بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي في صورته الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال . وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس التجارة الداخلية إلى خارجية وهو المفهوم العادي لها. إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية (2) .

لذلك فالتجارة الخارجية تُعد أحد العناصر الأساسية في التنمية الاقتصادية نظراً لأنها تعكس تطور حركة الميزان التجاري إذ أن عدم توازن العلاقات التجارية بين دول العالم ينتج عنه عجز مستمر ومتزايد في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إختلال البنية الاقتصادية لها (3) .

وعليه فإن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لبلد ما ، يعكس مدى تنوع وتطور القاعدة الإنتاجية وبالتالي إعطاء دلالة واضحة على التقدم العلمي والتكنولوجي للاقتصاد ، فضلاً عن مدى استعداده لبناء عملية التنمية الاقتصادية من خلال معرفة نوعية السلع المستوردة هل هي استهلاكية أم وسيطة أو سلع إنتاجية (4) .

ثانياً :- أهمية التجارة الخارجية :-

لقد ظهرت أهمية التجارة الخارجية منذ القدم ، ثم تطورت وأتسع نطاقها خاصة بعد دخول الآلة حيز الإنتاج واتجاه الإنتاج للتبادل وليس لأغراض الاكتفاء الذاتي وما رافق ذلك من الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل في مجال الإنتاج الذي تطور بمرور الزمن ليشمل التخصص وتقسيم العمل في مجال التبادل الدولي . وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية بمرور الزمن خاصة في ظل النظام الدولي الجديد الذي أخذت ملامحه تلوح في الأفق من عولمة وتكتلات اقتصادية والاندماج بين الشركات ، نتيجة لزيادة الاعتماد والتشابك بين اقتصادات العالم لهذا تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية ، فالتجارة الخارجية تؤدي دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصادات الدول المتقدمة كونها تشكل جزءاً هاماً في الدخل القومي ، نظراً لما تتميز به تلك الاقتصادات من فائض إنتاجي كبير هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية ، كما إنها بحاجة إلى التجارة الخارجية ، إذ من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى من أجل ضمان الاستمرار في العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي . كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية إذ من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية ، إضافة إلى حاجتها الماسة التي أخذت تتزايد في المدة الأخيرة لكثير من السلع الضرورية التي أصبحت عاجزة عن سد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الأسواق

العالمية (5). وتعتبر التجارة الخارجية معيار تطوراً وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من استيراد وتصدير البضائع إلى العالم الخارجي . فالتجارة الخارجية هي التي تحكم بالأرقام على اتجاه تأثير فعاليات مختلف السياسات الداخلية والخارجية ، إذ تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني . كما تعبر مؤشرات التجارة الخارجية عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد ، وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وموقعه في مجال التبادل التجاري مع دول العالم . وتعد مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ، نظراً لأن مكونات كل هذين المتغيرين يُعدان من المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي ، كما أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بين دول العالم لا يقل أهمية عن دراسة مكوناتها ، لانه يوضح مدى ارتباط واعتماد الاقتصاد القومي على اقتصادات الدول الأخرى (6) .

فالتجارة الخارجية تحدث بين وحدتين اقتصاديتين بسبب الاختلاف النسبي في الأسعار وينتج هذا الاختلاف من ناحية التوازن الجزئي بسبب تغيرات في العرض والطلب . فاختلاف الأسعار النسبي يمثل الحافز والمحرك للتجارة الذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف (7) . لذلك تعد التجارة الخارجية إحدى أهم المكونات للدخل القومي ومن أهم مصادر النمو الاقتصادي ولها تأثيرات متعددة على الأهداف الاقتصادية التي يسعى صانعي السياسات ومنتخذي القرارات إلى تحقيقها مثل : زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبي وإعادة توزيع الدخل (8) .

وتختلف أهمية التجارة الخارجية بين دول العالم ، فهناك دول يعتمد اقتصادها بالدرجة الأساس على تصدير سلعة أو سلعتين ، واستيراد مختلف السلع والخدمات وهذا ما تتصف به الدول النامية ، وبعض الدول الأخرى وخاصة المتقدمة منها يقوم اقتصادها على تصدير مختلف السلع المصنعة واستيراد المواد الأولية لهذه السلع . ولهذا فإن أهمية التجارة الخارجية تعزى إلى مايلي (9) .

1- بوصفها وسيلة لتصريف فائض الانتاج : فعلى الرغم من إن التجارة الخارجية ليست حديثة العهد إلا إن ازدهارها تم بعد قيام الثورة الصناعية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الانتاج إذ أن الانتاج الكبير كان سمة رئيسية من سمات الثورة الصناعية وهذا ما لا يمكن أن تستوعبه السوق الداخلية لذا لابد من تصريف هذا الفائض خارجياً .

2- هي إحدى وسائل قوة الدولة: فقد أكد المذهب التجاري على أن التجارة الخارجية هي السبيل لعظمة الدولة وإن الدولة لكي تكون قوية عليها أن تحصل على المعادن النفيسة كالذهب والفضة وسبيلها إلى ذلك هو تحقيق فائض في الصادرات على الاستيرادات .

3- بوصفها وسيلة للتنمية الاقتصادية : إذ تؤدي التجارة الخارجية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية فالتاريخ الاقتصادي يدلنا على إن الصادرات كانت وسيلة لتصريف فائض المنتجات للعديد من الدول الصناعية ، وبالتالي ازدهرت فيها الصناعات وتوسعت عمليات الانتاج الصناعي وزادت الاستثمارات وارتفعت الانتاجية .

4 - وسيلة لزيادة الدخل القومي : إذ تعد التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي لان من الممكن عن طريقها الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات بالموارد الانتاجية المتاحة نفسها .

أما دور الاستيرادات في عملية التنمية الاقتصادية فهو أكثر وضوحاً إذ أن الكثير من الدول وبخاصة النامية منها بحاجة لاستيراد المكنات والمعدات التي تفتقر إليها التي هي ضرورية لتحقيق التنمية فيها (10) .

ثالثاً : - سياسة التجارة الخارجية : -

إن أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركانتليين) تأكد على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي ، لأنهم كانوا يعتقدون بان التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على إرباح ، فان ذلك يكون على حساب الطرف الآخر ، غير إن المفكرين الفزيوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتاجرين ،ومن الجدير بالذكر إن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة ، غير إن الواقع هو الأسواق أن عموماً تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة ، وبناءً عليه فان عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية (11) :

1 - العلاقات النقدية الدولية : فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية

2 - رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحية....الخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية .

3- القيود المفروضة على التجارة ، التي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعاً في عالم اليوم. وتعرف السياسات التجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كماً ونوعاً ولتحقيق أهداف معينة) . كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى) (12) .

ومن الملاحظ ان بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريف الجمركية او سياسة المنع) ، وهناك أنواع من السياسات التجارية هما : -

اولاً: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) اي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود . ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون (أ) بوجود اليد الخفية (Invisible Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائياً دون تدخل الدولة (ب) إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Justice Price) الذي يحقق ربحاً معقولاً للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

ثانياً : سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) اي خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع . ويقصد بها: - حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلاً عن حماية المنافع العامة . وإن ابرز الدواعي الى هذه السياسة : - تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية

(البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي دعوة (كينز Keynes) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية (13).

رابعاً :- الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية :-

تتميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية بعدة مميزات منها :- سهولة انتقال عوامل الإنتاج (رؤوس الأموال والعمال) بين مناطق الدولة. وسهولة التبادل التجاري بين مناطق الدولة لان الناس يستخدمون عملة واحدة تلقى القبول العام لدى جمع السكان ولنظام نقدي واحد . وتقوم التجارة الداخلية بين أفراد تجمعهم روابط مشتركة ويخضعون لقانون واحد ونظام تجاري واحد. أما التجارة الخارجية فإنها تختلف عن التجارة الداخلية ، فهذه التجارة تقوم بين أفراد يخضعون إلى سياسة مختلفة لكل منها قوانينها ونظمها التجارية وسياساتها الاقتصادية الخاصة بها. صعوبة التجارة الخارجية بسبب اختلاف العملات والنظم النقدية من دولة إلى أخرى مع وجود عملات لا تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها خارج حدودها . إلى جانب عدم ثبات أسعار العملات وكذلك صعوبة انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية الدولية بسبب : القيود الإدارية ، الخوف على رؤوس الأموال ، اختلاف العادات والتقاليد واللغات ، وتكاليف النقل . وكذلك هناك اختلاف في الوحدات السياسية والسياسات الاقتصادية ، واختلاف العملات والنظم النقدية بين التجارة الداخلية والخارجية .

فالتجارة الداخلية : - هي حركة البيع والشراء لمختلف أنواع السلع المحلية أو المستوردة داخل الدولة وتعتمد على توفر تلك السلع في الأسواق والقوة الشرائية للأفراد. أما **التجارة الخارجية :** - هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها (14) .

خامساً :- العوامل المؤثرة على حجم التجارة الخارجية :-

يشير كثير من الاقتصاديين الغربيين الى وجود علاقة قوية بين التطورات الحاصلة في حجم التجارة مع معدلات النمو الاقتصادي المتحققة في اي دولة من دول العالم . فهناك من يعتبر ان النمو المتوقع في حجم التجارة الخارجية سببا اساساً ومحفزاً قوياً لحصول نمو في الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب الهيكلية الاقتصادية للانشط في البلد . ويدعي قسم اخر بان الزيادة المتحققة في النمو الاقتصادي سببا ومحفزاً للنمو المتحقق في حجم التجارة الخارجية لذلك البلد . لذلك فإن هناك العديد من العوامل المؤثرة على حجم التجارة الخارجية منها مايلي (15) :-

1- كلفة النقل : - تمثل تكلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة .

2- الأنشطة الاخرى : - هناك بعض الأنشطة لها تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة مثل النشاط السياحي .

3- السلع الوسيطة : - توجد بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية بغرض إنتاج سلع أخرى ، او ان انتاج بعض السلع يتطلب استخدام سلع معينة ، تؤثر هذه الحالة على حجم ونوعية التجارة بين الدول مثل النفط ومشتقاته .

4- التجارة الخارجية غير المنظمة :- اهتمت النظريات التجارة غير المشروعة أو التهريب حيث تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطا مهما لذا لا بد من أخذها بعين الاعتبار .

5- تأثير الدخل : - تعطي النظريات اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب. وهي عموماً (وخاصة نظرية Linder التي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

6 - الشركات متعددة الجنسيات : - تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة سلعة عالمي . فالشركات المتعددة الجنسية تسهم بشكل كبير على نمو حجم التجارة الدولية خصوصاً بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة .

7 - اختلاف الأذواق والآراء حول السلع : - توجد في بعض الاحيان نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب) . وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يولد ما يسمى بظاهرة التجارة البينية لنفس السلعة. لذلك فإن كلا الطرفين يمتلكان المبررات والاسباب التي تدعم وجهة نظره . فالنقاش يدور حول العامل الاساسي المحرك للسوق

ويعني اخر : - هل يمثل عامل الطلب محركاً أساسياً لعامل العرض في السوق ؟ او ان عامل العرض هو المحرك لعامل الطلب في السوق ؟ ليس من السهل الاجابة على هذا السؤال بشكل مجرد ومطلق ، لان كلا العاملين يتأثران ويؤثران ببعضهما البعض ، فهما متشابكان مع بعضهما ، ليس من السهل فك التشابك والتفاعل بينهما . لان اي عامل منهما من الممكن ان يكون مؤثر وفاعلا في حالة حسن استعماله وطبقا لظروف السوق السائدة في حينه . فحجم التجارة الخارجية يمكن ان يؤدي دوراً مهماً في حصول التنمية الاقتصادية ، عن طريق حصول زيادة الطلب في الاسواق العالمية ، حيث تؤثر هذه الزيادة على تنشيط القدرات الانتاجية للوحدات الاقتصادية الانتاجية لتلبية الزيادة الحاصلة في الطلب وبذلك ترتفع معدلات النمو في الناتج القومي للدول المنتجة بالدرجة الاولى . فالزيادة في حجم التجارة في التصدير تنعكس في الجانب الاخر بحصول زيادة في معدلات الانتاج اي زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية وبالعكس يورد نفس الكلام (16) .

المبحث الثاني

واقع التجارة الخارجية بين العراق والكويت

إن واقع اقتصاد العراق والكويت في تجارتهم الخارجية يعتمد على مصدر النفط ، لهذا يعتبر اقتصاد الدولتين من الاقتصادات الريعية ، وعليه فإن تجارة العراق مع دول العالم ومنها الدول الاقليمية ، تهتم خيارات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد اللاربعي من خلال تطوير قطاع الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة وقطاع الانشاءات والمواصلات. وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع التبادل التجاري مع الدول النامية ومنها الكويت.

أولاً :- التجارة الخارجية في العراق : - شهد نهج ومسار الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الخارجي بشكل خاص في العراق عام 2003 اختلافا جذريا انعكس على ادائه. وبالتالي أصبح للاقتصاد العراقي واقعا جديدا يختلف عما كان عليه قبل عام 2003 . ولكن ما يدعوا للاسف ان التغيير الذي حدث في الانظمة الاقتصادية من النظام المركزي الاشتراكي الى النظام الليبرالي الرأسمالي ، قد صاحبه العديد من الاخطاء المتعلقة بأسلوب التغيير وزمانه وبالتحديد تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، فضلا عن الظروف السياسية والامنية غير المناسبة التي رافقت تبني المنهج الجديد في العراق ، اذ اضحى واقع الاقتصاد العراقي اكثر سوء مما كان عليه قبل التغيير، فخلال هذه المدة انخفضت معدلات نمو اغلب المؤشرات الاقتصادية الى الحدود الصفرية ، ولكن ما يدعونا الى التفاؤل هو ان اقتصاد العراقي قادراً على تصحيح مساره وتجاوز ما يمر به من نكسات لامتلاكه مقومات ذلك (17) .

1 - الصادرات :- توضح فرادة الاقتصاد العراقي إذا ما قورن باقتصادات العالم النامي والمتقدم، وتكمن الفرادة في إن العراق يصدر ما يقارب (100%) من إجمالي صادراته من سلعة حياه الله بها وهي النفط الخام ، ولكنه يستورد ما يقارب هذه النسبة من السلع والخدمات، وهذه حالة لا تتكرر كثيراً على مستوى اقتصادات العالم . فمن خلال الجدول (1) يتضح إن العراق قد صدر عام (2010 - 2015) ما نسبته (100%) كإجمالي صادرات كان منها (99,4%) صادرات نفطية و (0,6%) صادرات غير نفطية (18) .

كما نلاحظ من خلال الجدول (1) إن زيادة قيمة صادرات العراق من النفط كانت عام 2012 ، نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية للنفط ، إذ أن مجموع الصادرات العراقية بلغت في نفس العام (94320) مليون دولار ، منها (94026) مليون دولار قيمة الصادرات النفطية مقابل (294) مليون دولار قيمة الصادرات غير النفطية . وقد بلغت نسبة الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات (0,3 %) ، أما نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات فقد بلغت (99,7 %) ، وهذا يدل على إن تجارة العراق الخارجية تعتمد على الصادرات النفطية ، لذلك يعد العراق من الدول الريعية (اي اقتصاد وحيد الجانب). وفي عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الاسعار العالمية .

عامي 2014 و 2015 ، فإن قيمة الصادرات انخفضت أقل من النصف بسبب الانخفاض المستمر للاسعار النفطية ، إذ بلغت (34250) مليون دولار عام 2014 مقابل انخفاض عام 2015 إلى (31635) مليون دولار . أي بنسبة انخفاض في قيمة الصادرات النفطية بين عامي 2010 - 2015 بلغت (60,6 %) ، أما نسبة الصادرات غير النفطية فقد انخفضت كذلك بين عامي (2010 - 2015) إلى (7,6 %) . وقد جاء هذا الانخفاض بسبب التدهور الامني وظهور الارهاب الجديد الذي يدعى بداعش الارهابي الذي دمر البنى التحتية والمفاصل الاقتصادية ومنها المصافي النفطية والمصانع والمناطق الزراعية وحتى المناطق الاثرية ، وخاصة في المناطق الغربية من العراق

الجدول (1) حجم تجارة العراق الخارجية (الصادرات) للفترة (2010 - 2015) (مليون دولار) (بالاسعار الثابتة)

السنة / البيانات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مجموع قيمة الصادرات	نسبة الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات %
2010	52202	196	52398	0,4
2011	72986	219	73205	0,3
2012	94026	294	94320	0,3
2013	89403	339	89742	0,4
2014	34250	202	34452	0,6
2015	31635	119	31754	0,4

المصدر :- (1) - الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات التجارة ، تقرير الصادرات ، 2015 ، ص 4 - 5 .

(2) - بيانات عام 2013 ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق ، احصاءات التجارة ، 2014 .

2 - الاستيرادات : - أصبح التخطيط الاقتصادي أمراً ضرورياً إلى الدول النامية الساعية لاستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية لتحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية (19) . لذلك فإن قطاع التجارة الخارجية في العراق يحتل موقعا أساسياً في تحديد مسار التنمية الاقتصادية الشاملة ، إذ إن صادرات العراق تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، أما أسهام الاستيرادات بالنسبة للاقتصاد العراقي فإنها تعمل على رفع نمو معدل الناتج المحلي وبالتالي نمو الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد العراقي القومي من الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية الشاملة ، وكذلك الحصول على السلع الاستثمارية لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة . ولهذا فالجدول (2) يبين إن الاستيرادات العراقية من السلع غير النفطية للسنوات 2010 - 2015 هي أعلى من استيرادات المنتجات النفطية.

جدول (2) الاستيرادات السلعية والمنتجات النفط للمدة (2010 - 2015) مليون دولار (بالاسعار الثابتة)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نوع الاستيراد						
الاستيرادات السلعية غير النفطية	53220,0	49000,0	19123,5	28454,0	32492,0	23043,9
استيرادات المنتجات النفطية	5913,3	4454,5	5319,7	4929,7	4572,5	3242,9
نسبة الاستيرادات غيرالنفطية من اجمالي الاستيرادات %	90,0	91,0	78,2	85,2	87,7	87,6
نسبة الاستيرادات المنتجات النفطية من اجمالي الاستيرادات %	9,9	8,3	21,8	14,8	12,3	12,3
اجمالي الاستيرادات	59133,3	53454,5	24443,2	33383,7	37064,5	26286,8

المصدر :- (1) - (2010) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، التجارة الخارجية ، الكويت ، 2013 ، ص 8 .

(2) - (2011) المعهد العربي للتخطيط ، التجارة الخارجية ، الكويت ، 2013 .
<http://www.arap.apiorg/course3/c33.htm>

(3) - (2012 - 2014) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقدير الاستيرادات لسنة 2014 ، ص 6 .

(4) - (2015) حسب التغير في الميزان التجاري العراقي للفترة ما بين 2014-2015 ، والمقدرة (-1,14) % البنك الدولي، الموجزالاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، 2015 ، ص 2

فقد كانت اجمالي الاستيرادات عام 2010 هو (59133,3) مليون دولار مقابل انخفاض في قيمة الصادرات عام 2015 تبلغ (26286,8) مليون دولار . وكانت نسبة الانخفاض بين عامي 2010 - 2015 وصلت إلى (44,5) % ، ويعزى الانخفاض المتسارع في الاستيرادات إلى الانخفاض الكبير في اسعار النفط العالمية ، وهذا مآثر على الاقتصاد العراقي وقد تسبب ذلك بحدوث ركود اقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة . ونلاحظ كذلك من الجدول اعلاه إن نسبة استيراد مختلف السلع غير النفطية أعلى من نسبة استيراد المنتجات النفطية ، إذ بلغ بين عامي 2010 - 2015 ما بين (91,0 % ، 87,7 %) على التوالي ، أما نسبة استيراد المنتجات النفطية فقد بلغت خلال المدة ذاتها (8,3 % إلى 21,8 %)

3- الميزان التجاري : - يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع، أي صادرات واستيرادات السلع خلال المدة محل الدراسة ، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات ، ويعد جزء من الحساب الجاري، وتتأثر مؤشرات الميزان التجاري إلى حد بعيد بتطور الصادرات السلعية التي توفر العملات الصعبة ذات القبول العالمي التي تعد ضرورية لتمويل استيراد السلع الرأسمالية والوسيط التي تحتاجها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وتسديد ديون البلد الخارجية، ولسد جوانب أخرى من احتياجات البلد في الخارج . ومن المعلوم إن عجز الميزان التجاري في معظم البلدان النامية ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع ، بسبب ضعف قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي ، بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته وتنوعه مما يجعل الإنتاج المحلي من السلع المعدة للتصدير يكاد يقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين وهما في الغالب إما سلعا زراعية أو استخراجية ، ومن ثم فإن القيمة المضافة الكامنة فيها تكون بالضرورة منخفضة، نظراً لعدم استمرار عملية الإنتاج إلى مراحل لاحقة (20) . لكي يكون اثر تحرير التجارة على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص أكثر وضوحاً، يمكن استعراض واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2015 - 2010) من خلال تحليل الواقع التجاري السلعي مع النفط أي الصادرات والاستيرادات النفطية وكما يبين الجدول (3) الاتي :

الجدول(3) الميزان التجاري العراقي للمدة (2010 - 2015) مليون دولار

البيانات السنة	اجمالي قيمة الصادرات	اجمالي قيمة الاستيرادات	نسبة الاستيرادات من الصادرات %	الميزان التجاري الفائض أو العجز
2010	52398	59133,3	112,8	6735,3 -
2011	73205	53454,5	73,0	19750,5
2012	94320	24443,2	25,9	69876,8
2013	89742	33383,7	37,2	56358,3
2014	34452	37064,5	107,5	2613,5 -
2015	31754	26286,8	82,7	5467,8

ملاحظة : - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (1-2)

يتضح من الجدول (3) إن العجز في الميزان التجاري العراقي يتبين للمدة (2010 - 2014) ، وذلك نتيجة زيادة الاستيرادات على الصادرات بسبب تدهور القاعدة الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وهناك سبب اخر هو الانخفاض المستمر في الاسعار العالمية للنفط ، ومنها انخفاض في الموازنة العامة للدولة ، رغم الزيادة المستمرة في الانتاج والتصدير النفطي العراقي ، مما أدى إلى ركود الاقتصاد العراقي المعتمد بالاساس على الصادرات النفطية . أما فائض الميزان التجاري فكان عام 2011 وحتى عام 2013 بسبب زيادة الايرادات التصديرية من النفط الخام بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية ، جعل ذلك زيادة الصادرات العراقية على استيراداته في عام 2011 ، وفي السنوات التي انخفض فيها سعر النفط العالمي جاء فائض الميزان التجاري عام 2015 بسبب النقش في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية العراقية .

ثانياً :- التجارة الخارجية في الكويت : - يمثل قطاع النفط الثروة الطبيعية في دولة الكويت ويعتبر المصدر الأساس لدخلها القومي . ومع بدء تصدير النفط بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد البلاد ، إذ أدى فيها قطاع النفط دوراً بارزاً ومتزايد في نمو الاقتصاد الوطني في الكويت (21). إذ يمتاز الاقتصاد الكويتي بقوته مقارنة بغيره من الاقتصاديات العربية (22) . فهو الاقتصاد الثاني من حيث النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن تحدي انخفاض أسعار النفط يبقى التحدي الأبرز لهذا الاقتصاد ، خاصة أن الإيرادات النفطية في الكويت تشكل عمود إيرادات الصادرات . إذ يعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل أساس على النفط كسلعة رئيسه ، إذ يبلغ احتياطيهما الثابت رسمياً نحو (102) مليار برميل أي نحو (7,4 %) من احتياطيات النفط الخام في العالم، ونحو (21,6 %) من احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، وتمثل الإيرادات الهيدروكربونية نحو (93 %) من إجمالي الإيرادات الكويتية عام 2015، أما مستوى الإنتاج فيبلغ نحو (2,263) مليون برميل يومياً، ويشكل النفط نحو (50 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة (95 %) من إجمالي إيرادات الصادرات، ونسبة (80 %) من الإيرادات الحكومية (23) .

1 - الصادرات : - يتحدد الناتج المحلي الإجمالي في الكويت على أساس تصدير النفط الخام . ونتيجة انخفاض الاسعار العالمية للنفط خلال السنوات القليلة الماضية ، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً منخفضاً . لذلك فإن معظم أسباب الانخفاض المستمر في نمو الاقتصاد الكويتي تعزى إلى أداء القطاع النفطي . وإن حقيقة نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الاقتصاد الكويتي يزيد عن الناتج المحلي غير النفطي ، ولا يعد هذا تطور في النمو ولكن نتيجة إن إجمالي صادرات الكويت تأتي من النفط الخام التي تشكل (95 %) من إجمالي الصادرات الكلية . ويوضح الجدول (4) إجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية :-

جدول (4)

إجمالي قيمة الصادرات الكويتية (النفطية وغير النفطية) للمدة (2010 - 2015) (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المنتجات النفطية	53 , 029	67,688	99,735	80 ,814	79 ,659	98,346
السلع غير النفطية	9,433	31,933	16,479	17,532	16,564	20,009
إجمالي الصادرات	62 ,462	99,621	116,214	98,346	96,223	116,652

المصدر :- (1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجداول والاحصاءات ، الامارات ، ابو ظبي ، 2015 ، ص ، ص 448 - 477 . للسنوات (2010 - 2014) .

(2) - الإدارة المركزية للاحصاء ، احصاءات التجارة الخارجية ، الكويت ، 2016 . لسنة (2015)

(3) - سكره جهيه فرج ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية ، وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003 - 2014) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 26 ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2015 ، ص 54 . للسنوات (2013 - 2015) إجمالي الصادرات النفطية .

إذ يشير الجدول (4) إلى أن أعلى قيمة اجمالية للصادرات الكويتية من المنتجات النفطية كانت في عام 2012 التي بلغت (99,735) مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية ، مقابل اقل قيمة من اجمالي الصادرات للمنتجات النفطية فكانت (53,029) مليون دولار عام 2010، وذلك بسبب تأثير الاقتصاد الكويت بالازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 التي أدت إلى الركود الاقتصادي لمختلف دول العالم ومنها الدول النفطية . أما أعلى قيمة من الصادرات غير النفطية بلغت (31,933) مليون دولار عام 2011 مقابل اقل قيمة للصادرات الكويتية غير النفطية التي كانت (9, 433) مليون دولار عام 2010 نتيجة تأثير الازمة المالية . وقد كانت أعلى اجمالي للصادرات بلغت (116,652) مليون دولار عام 2015 نتيجة زيادة صادرات الكويت من المنتجات النفطية وغير النفطية .

2- الاستيرادات : - يعتمد التبادل التجاري من خلال التجارة الخارجية بين دول العالم على الصادرات والاستيرادات . حيث إن صادرات بعض السلع التي تعتمد عليها اي دولة في العالم فائض لدى الدولة المصدرة لهذه السلعة الفائضة عن حاجتها في السوق المحلية . أما الاستيرادات دول العالم فهي تعتمد على ما تحتاج الدول من سلع وخدمات لسد النقص الحاصل في احتياجات افراد وحكومات الدول من هذه السلع التي تحتاجها في عملية التنمية الاقتصادية. لذلك فإن اي دولة عندما تريد التطور والازدهار فلا بد ان تكون من خلال تجارتها الخارجية وهذا يتحقق من زيادة التبادل التجاري الخارجي، من أجل تحقيق اهدافها الاقتصادية . وعليه فإن الكويت من الدول المستوردة لمختلف السلع والخدمات ، وتعتبر من الدول الربعية (احادية الجانب) ، لذلك فإن الجدول (5) يوضح اجمالي قيمة الاستيرادات وكما يلي :-

جدول (5) اجمالي قيمة الاستيرادات من مختلف السلع والخدمات في الاقتصاد الكويتي للمدة (2010 - 2015) (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الاستيرادات	22,602	24,389	27,672	29,567	31,903	33,070

المصدر :- (1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الجداول والاحصاءات، الامارات ، ابو ظبي ، 2015، ص 477 .
للسنوات (2010 - 2014)

(2) - الادارة المركزية للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية ، الكويت 2016 . لسنة 2015 . يلاحظ من الجدول (5) اعلاه أن أعلى قيمة لإجمالي الواردات بلغ (33,070) مليون دولار في عام 2015 ، وأقل قيمة لإجمالي الواردات في الكويت كان (22,602) مليون دولار عام 2010 ، وقد كانت نسبة زيادة الواردات (68,3 %) بين عامي (2010-2015) وببين ذلك إن هناك زيادة مستمرة في الواردات من مختلف السلع والخدمات (الاستهلاكية منها والانتاجية) ، وهذا يدل على زيادة الاستهلاك البشري في الكويت من مختلف السلع الاساسية والكمالية .

3 - الميزان التجاري : - حقق الميزان التجاري الكويتي فائضاً خلال المدة بين عامي 2010 و 2015 ، وقد كان هناك فائض في الصادرات الكويتية على الواردات ، كما يوضح جدول الميزان التجاري الاتي .

الجدول (6) الميزان التجاري الكويتي للمدة (2010 - 2015) مليون دولار

الميزان التجاري الفائض أو العجز	نسبة الاستيرادات من الصادرات %	اجمالي قيمة الاستيرادات	اجمالي قيمة الصادرات	البيانات السنة
39,860	36,2	22,602	62,462	2010
75,232	24,5	24,389	99,621	2011
88,569	23,8	27,672	116,214	2012
68,779	30,1	29,567	98,346	2013
64,320	33,2	31,903	96,223	2014
83,582	28,3	33,070	116,652	2015

ملاحظة :- أحتسب الجدول (7) الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4 - 5) .

يبين الجدول (6) إن الميزان التجاري الكويتي خلال مدة الدراسة شهد فوائض متباينة فقد بلغ أعلى فائض (88,569) مليون دولار عام 2012 مقابل ادنى فائض تجاري يبلغ (39 , 860) مليون دولار عام 2010 ، إن ارتفاع وانخفاض الفائض التجاري كان نتيجة تذبذب اسعار النفط العالمية . أما أعلى نسبة للاستيرادات من الصادرات فكانت (33,2 %) عام 2014 بسبب انخفاض الصادرات من مختلف السلع النفطية وغير النفطية مقابل اقل نسبة استيرادات بلغت (23,8 %) عام 2012 بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية. هذا وتؤدي الصناعة ومنها الاستخراجية والتحويلية دورا مهما في التنمية الاقتصادية بما توفره من سلع وخدمات من أجل التصدير ، وسد الحاجة المحلية في الكويت ، لكي تسهم بنصيب أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. وتعمل الحكومة على تشجيع الصناعة عن طريق إنشاء الشركات الصناعية (24) . وعليه فإذا أخذنا أوجه الفرق بين الميزان التجاري العراقي والكويتي ومن خلال الجدولين (3) و (6) نلاحظ الميزان التجاري العراقي قد تباين بين الفائض والعجز في قيمة الصادرات والواردات ، أما في الكويت فقد كان الميزان التجاري فيه عجز ايجابي خلال مدة الدراسة ، كما تفوقت قيمة الصادرات في الكويت خلال مدة البحث على قيمة الصادرات العراقية ، ويعود ذلك إلى الوضع الامني المتدهور في العراق ، فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي .

ثالثاً : - تطور التبادل التجاري بين العراق والكويت : -

احتلت قضية الصادرات كمحرك للنمو والتنمية مكانا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية ، خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي حيث أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم

المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاسترداد وتعثر جهود التنمية . فتنمية الصادرات المنتجة محليا تعتبر قضية إستراتيجية ، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم ، خاصة وان المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية ، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات . انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل (25) . ومن خلال ماتقدم فإن الجدول (7) الاتي يوضح قيمة الصادرات العراقية إلى الكويت من مختلف السلع غير النفطية وكما يلي : -

جدول رقم (7) قيمة الصادرات العراقية إلى الكويت للمدة (2011 - 2016) ألف دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير 2011- 2015 %	الربع الاول 2016
اجمالي قيمة الصادرات	6,622	79,462	13,244	19,865	145,680	4,54	19,864

المصدر : - الادارة المركزية للإحصاء - احصاءات التجارة الخارجية الربع الاول 2016 ، الكويت ، 2016 ، ص2.

ملاحظة :- احتسبت نسبة التغير الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7) للسنوات 2011-2015

يشير الجدول (7) إلى تذبذب صادرات العراق إلى دولة الكويت ، إذ يلاحظ إن قيمة الصادرات عام 2011 بلغت (6,622) ألف دولار ، مقابل اعلى قيمة للصادرات (145,680) ألف دولار عام 2015 . وقد بلغت قيمة صادرات العراق إلى الكويت (19,864) الف دولار في الربع الاول من عام 2016 . وهذا يدل على إن هناك تطور مستمر في التبادل التجاري بين العراق والكويت . إذ أن أهم السلع العراقية المصدرة للدول العربية ومنها الكويت هي التمور بأنواعها، الفواكه و الخضروات، خلاصه عرق السوس ،الجلود بأنواعها ، صوف الأغنام ، المصارين ، معادن خام (فوسفات ، خام ، جبس ، جص ، الكبريت غير منصهر ، رمل ، أسفلت قار ، طين ناربي ، العناصر والمركبات الكيماوية ، الأسمدة المصنوعة النتروجينية أو الفوسفاتية ، مشتقات نفطية(شمع معدني ، زيت البارافين ... الخ) (26) . لذلك فإن من أولويات استراتيجية تطوير التجارة الخارجية في العراق الاعتماد على تنويع الصادرات ، من أجل التقليل من الصادرات النفطية التي يتأثر بالانخفاض المستمر لاسعار النفط التي تؤثر على الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته الاقتصادية . ويشير الجدول (8) إلى الصادرات الكويتية للعراق من مختلف السلع وأهمها السلع الغذائية والانشائية للمدة (2011 - 2016) : -

جدول (8) قيمة الصادرات الكويتية إلى العراق للمدة (2011 - 2016) ألف دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير 2011- 2015 %	الربع الاول 2016
اجمالي قيمة الصادرات	52,441	81,627	529,744	641,924	427,523	12,27	60,692

المصدر : - الإدارة المركزية للإحصاء - احصاءات التجارة الخارجية الربع الاول 2016 ، الكويت ، 2016 ، ص2. ملاحظة :- احتسبت نسبة التغير الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) للسنوات (2011- 2015) .

إذ يلاحظ إن الصادرات الكويتية للعراق خلال مدة الدراسة قد تزايدت خلال النصف الاول من السنة ، إذ بلغت أعلى قيمة للصادرات بلغت (641,924) ألف دولار عام 2014 مقابل أعلى قيمة للصادرات العراق إلى الكويت التي بلغت (145,680) ألف دولار ، اي بنسبة زيادة قيمة صادرات الكويت مقارنة بقيمة صادرات العراق بلغت (22,69%) ويعني ذلك إن هناك تطور في التبادل التجاري بين العراق والكويت .

وعليه فإن الاقتصاد الكويتي يعد أحد أهم الاقتصادات في منطقة الشرق الاوسط ، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويتمتع اقتصاد الكويت بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً (27) . إذ يُعد هذا الاقتصاد ثاني اقتصاد من حيث النمو وارتفاع متوسط دخل الفرد من بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي بلغ نحو (47,8) ألف دولار عام 2014 ، ، وهذا نتيجة تمتع الاقتصاد الكويتي بالفوائض المالية . أما الاقتصاد العراقي فإنه يمر بمرحلة صعبة ، وذلك بسبب اختلال القطاعات الاقتصادية نتيجة الحروب والارهاب التي تحصل في العراق ، ولا بد من وضع سياسة اقتصادية ناجحة من اجل تطور التبادل التجاري بين العراق والكويت في مختلف السلع الاستهلاكية منها والانتاجية . أما الاقتصاد الكويتي فقد حث صندوق النقد الكويت على البدء بتطبيق الإجراءات المخصصة لكبح جماح الإنفاق الذي تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الماضي. ومن هذه الإجراءات الحد من الوظائف في القطاع الخاص ، وقد جاءت الكويت في المرتبة الرابعة بين دول مجلس التعاون الخليجي متراجعة أربع درجات عن السنوات السابقة محتلة المرتبة 40 عالمياً، فقد خسر الاقتصاد الكويتي أربع درجات في التقرير الذي يتضمن تقييماً لأداء 144 اقتصاداً (28) .

المبحث الثالث

الافاق المستقبلية للتجارة الخارجية بين العراق والكويت

لقد باتت التجارة الخارجية بين العراق والكويت في الوقت الحاضر ومستقبلها المصدر المولد للقيمة المضافة وتحويل الفوائض من السوق الوطنية الى السوق الاقليمية للدول المجاورة للعراق ومن ضمنها الكويت ، التي تتعاش مع تلك المسالك التجارية في تحويل الفوائض والاحتياجات التي تتعاطم مع مستوى احتياجات اسواق هاتين الدولتين عبر منفذ سياسة الباب المفتوح والحرية الاقتصادية المتجهة الى الخارج . فالمرتكزات التجارية الخارجية وهيمنتها على الموديل الاقتصادي الاستهلاكي الراهن في العراق هي القوة المركزية التي تنفرد في تحريك فوائض البلاد وتجفيفها او تسبيرها وفق احتياجات الاوضاع الاقتصادية الاقليمية لتتسحب حركة هذا الموديل لتساير المجريات الاقتصادية ومتطلباتها على حساب اوضاع السوق المحلية واستقرارها ونمائها لأن الغاية الرئيسية هي توليد الربح وتعظيم القيمة المضافة والفائض الاقتصادي عبر تصدير واستيراد مختلف السلع والخدمات بين العراق والكويت ، اذ يعد النموذج في اعلاه من النماذج المستنزفة لمستقبل البلاد الاقتصادي . إذ يعد العراق من الدول المستهلكة لمختلف السلع التي يتم استيرادها من مختلف الدول ومن ضمنها الكويت ، ويتم تصدير سلعة النفط التي يعتمد على ايرادات هذه السلعة في تمويل الميزانية العامة للدولة . إن تفعيل قطاع التجارة الخارجية بين العراق والكويت في المستقبل يتطلب تنشيط التجارة الخارجية ، من خلال تنويع الاستيرادات والصادرات . فالتبادل التجاري يعد المحرك الرئيس للتجارة الخارجية ، ويؤدي إلى تنشيط التجارة وتنويعها . إن التوجهات نحو التعاون التجاري المشترك بين الدولتين سوف يعمل على توسيع التجارة

الخارجية عن طريق تأسيس مجلس اقتصادي مشترك للتكامل التجاري ، وتوسيع هذا المجلس ليشمل الدول الاقليمية المجاورة للعراق والكويت من أجل حرية انتقال السلع والخدمات والعمل والنقل ، وكذلك تخفيض الرسوم الكمركية على السلع الزراعية والصناعية المستوردة والمصدرة من خلال إنشاء الاتفاقيات طويلة الاجل بهدف تشجيع المنتجين والمستهلكين في كل من العراق والكويت.

لذلك فإن غالباً ما يتم تقييم التجارة الخارجية بين العراق والكويت على أساس مدى مساهمة قطاع التجارة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للدولتين . وعليه فإن تطوير وتوسيع التبادل التجاري مفيداً في تنويع التبادل التجاري في المستقبل . ومن خلال ماتقدم فلا بد من أسقاط التعريف الكمركية لمختلف السلع والخدمات المصدرة والمستوردة من أجل توسيع المنطقة التجارية (الحرة) على الحدود بين العراق والكويت . وكذلك العمل على حرية انتقال رأس المال ، ونسهيل معاملات دخول التجار بين الدولتين . ويتطلب التبادل التجاري كذلك التعامل بالعملة المحلية لكل من العراق والكويت بدلاً من الدولار أو أي عملية أجنبية أخرى . إن مثل هذه الاجراءات سوف تعمل على تطور التجارة الخارجية ، وتخلق فرصاً تجارية واسعة التي يظهر من خلالها منتجون أكثر كفاءة وخبرة في المستقبل القريب ، إن توسيع حركة التبادل التجاري سوف يعمل على تنويع هذا التبادل لمختلف السلع والخدمات .

مما يقلل من الاعتماد في الاستيرادات على التجارة العالمية ، ويؤدي إلى توسيع التبادل التجاري الاقليمي بين العراق والكويت والدول المجاورة لهما ، نتيجة قرب المسافة وسرعة وصول السلع سريعة التلف والتقليل من الوقت المستقطع في عملية النقل . ومن خلال الجدول (9) الذي يوضح حجم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري لكل من العراق والكويت للسلع والخدمات حتى نهاية عام 2016 .

جدول (9) الصادرات والواردات والميزان التجاري لكل من الكويت والعراق حتى نهاية عام 2016 مليار دولار

الدولة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
الكويت	64 , 63	51 , 30	13 , 33 +
العراق	63 , 19	77 , 30	14 , 11 -

المصدر : - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التجارة الخارجية العربية ومؤشرات الاداء والتطور، العدد الفصلي الاول ، العدد 34 ، الكويت ، 2016 ، ص 21 .

إن التوقعات الخاصة بميزان تجارة السلع والخدمات في كل من العراق والكويت ترجح وجود فائض في الكويت بقيمة (13 , 33) مليار دولار نهاية عام 2016 (29) . وجاءت نتيجة ذلك إن هناك توقعات بزيادة الصادرات الكويتية على الواردات . أما في العراق فمن المرجح أن يكون هناك عجز في نهاية عام 2016 بسبب زيادة الواردات على الصادرات بقيمة عجز مقداره (- 11 , 14) مليار دولار . وبالمقابل فقد شهدت العلاقات التجارية العراقية الكويتية تقدماً ملحوظاً ، إذ أن حجم التبادل التجاري بينهما بلغ (22 %) لعام 2015 ، وقد وقع العراق مذكرة تفاهم بشأن الحقول النفطية الحدودية ، وأمكانية أستيراد الكويت الغاز الطبيعي العراقي عبر الانابيب في عام 2017 ، قد بدأ العراق استعداده لتزويد الكويت بالغاز (30) . ومن خلال ذلك فإن هناك تطور في التبادل التجاري بين العراق والكويت ، وقد يزداد حجم التجارة بين الدولتين في المستقبل القريب عن طريق زيادة حجم السلع والخدمات المتبادلة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : - الاستنتاجات

- 1 - تساهم التجارة الخارجية مساهمة فعالة في تحديد المعالم الرئيسية للبيان الاقتصادي وإيجاد التوازن والترابط العضوي بين كافة القطاعات ، وأهمية دورها في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم المتقدمة والنامية .
- 2 - يعتمد كل من العراق والكويت على التجارة الخارجية ، وخاصة الصادرات على الانتاج النفطي المستخرج من باطن الارض . لذلك يعتبر اقتصاد الدولتين من الاقتصادات الربعية (احادية الجانب) . أما نسبة إجمالي صادرات العراق غير النفطية من نسبة إجمالي الصادرات النفطية بلغت ما بين (0.3 % - 0.6 %) ، وقد كانت نسبة الواردات غير النفطية من الواردات النفطية ما بين (78,2 % - 91,0 %) .
- 3 - في الكويت كانت نسبة الواردات من إجمالي الصادرات خلال مدة الدراسة ، فقد كانت تتراوح بين (23,8 % - 36,2 %) ، وهذا يعني إن هناك ارتفاع في قيمة الصادرات على الواردات .
- 4 - استنتج الباحث من خلال الميزان التجاري للدولتين ، إن الكويت لديها فائض خلال مدة الدراسة ، وفي العراق فقد تباين الميزان التجاري بين العجز والفائض .
- 5 - يتحدد الناتج المحلي الإجمالي للكويت والعراق على اساس تصدير النفط الخام ، لذلك يتأثر الناتج المحلي سلباً أو ايجاباً في كلا الدولتين ، بالارتفاع أو الانخفاض أسعار النفط العالمية .
- 6 - وأخيراً فإن التبادل التجاري بين العراق والكويت ، قد تطور من خلال سنوات البحث في الجدول (7 - 8) ، وينتج من ذلك هناك استراتيجية بين البلدين من أجل زيادة التبادل التجاري في مختلف السلع والخدمات .

ثانياً : - التوصيات

- 1 - لا بد من توسيع التعاون التجاري بين العراق والكويت ، وتسهيل الاجراءات الكمركية من أجل زيادة التبادل التجاري
- 2 - يوصي الباحث بتنويع الصادرات في التبادل التجاري مع كافة دول العالم ، وعدم الاعتماد على سلعة النفط في تمويل الموازنة العامة لكل من العراق والكويت .
- 3- ضرورة تسهيل الانتقال للمستثمرين بين العراق والكويت للأعمال التجارية لتسهيل التبادل التجاري الخارجي للسلع والخدمات .
- 4- دعم وتشجيع القطاع الخاص في كل من العراق والكويت لكي يأخذ دوره من أجل تخفيف الاعباء على القطاع العام في التبادل التجاري .
- 5- وضع استراتيجية طويلة الامد للعمل والتعاون المشترك بين الدولتين ، من اجل تطوير وزيادة التبادل التجاري في المستقبل القريب .

الهوامش والمصادر

أولاً : - الهوامش

- 1 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات الصادرات لسنة 2015 ، العراق 2015 ، ص 1 .
- 2 - جمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013 ، ص 10 .
- 3 - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أحصاءات التجارة الخارجية . [http// www. Tseries.copas. gov . eg](http://www.Tseries.copas.gov.eg)
- 4- نوري عبد الرسول الخاقاني ، علي خضير كريم ، تحرير التجارة الخارجية في العراق الواقع ، الآثار ، الافاق ، مجلة الغري ، السنة العاشرة ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، 2014 ص 19 .
- 5- محمود حسين الوادي (وآخرون) ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن 2013 ، ص ، ص 267 - 270 .
- 6 - هناء يحيى سيد أحمد ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية للفترة (1980 - 2005) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 ، ص 13 .
- 7 - فلاح شفيق ، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية ، 2008 ، ص 1 . [http// www . Falahfamily @ hotmail . com .](http://www.Falahfamily@hotmail.com)
- 8- جمهورية مصر العربية ، مصدر سابق ، الانترنت .
- 9 - جلال عبد المهدي (وآخرون) مبادئ الاقتصاد ، مطبعة أساور ، الطبعة 17 ، العراق 2011 ، ص ، ص 51 - 52 .
- 10 - المصدر السابق ، ص 52 .
- 11 - خالد المرزوق ، السياسة التجارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، بدون سنة طبع ، ص 38 .
- 12 - المصدر السابق ، ص 38 .
- 13- المصدر نفسه ، ص ، ص 39 - 40 .
- 14- دولة الامارات ، وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية الامارات ، بدون سنة طبع ، ص ، ص 3 - 4 .
- 15 - فلاح شفيق ، مصدر سابق ، ص ، ص 3 - 4 .

- 16 - المصدر السابق ، ص 4 .
- 17 - نوري عبد الرسول الخاقاني ، علي خضير كريم ، مصدر سابق ، ص 13 .
- 18 - المصدر السابق ، ص 18 .
- 19 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير الاستيرادات لسنة 2014 ، العراق 2015 ، ص ، ص - 2
1 .
- 20 - نوري عبد الرسول الخاقاني ، علي خضير كريم ، مصدر سابق ، ص ، ص 27-28-21 - الادارة المركزية للإحصاء ، نظام معلومات سوق العمل ، الملحة الإحصائية ، العدد 38 ، الكويت ، 2015 ، ص ، ص 10-13 .
- 22 - الاقتصاد الكويتي ، وتدني النفط اكبر التحديات ، الخليج أولان .
[http// www.Alkaleejoline . net](http://www.Alkaleejoline.net)
- 23 - المصدر السابق ، الانترنت .
- 24 - الادارة المركزية للإحصاء ، نظام معلومات سوق العمل ، مصدر سابق ، ص 21 .
- 25 - صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2013 ، ص 1 .
- 26 - المصدر السابق ، ص 6 .
- 27 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، البوابة الالكترونية الاقتصادية للوطن العربي الصادرات والواردات في الكويت
www.ARABSeb.com .
- 28 - الاقتصاد الكويتي ، وتدني النفط اكبر التحديات ، مصدر سابق ، الانترنت .
- 29 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التجارة الخارجية العربية ومؤشرات الاداء والتطور ، العدد الفصلي الاول ، العدد 34 ، الكويت ، 2016 ، ص 21 .
- 30 - الكويت تتجه إلى أستيراد الغاز من العراق عام 2017 ، الجزيرة .
[http// www.Alijazeera . net](http://www.Alijazeera.net)

ثانياً : - المصادر

أ - الكتب

- 1 - جلال عبد المهدي (وآخرون) مبادئ الاقتصاد ، مطبعة أساور ، الطبعة 17 ، العراق 2011 .
- 2 - خالد المرزوق ، السياسة التجارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، بدون سنة طبع .

3 - محمود حسين الوادي (وآخرون) ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن 2013 .

ب - المجالات العلمية

4 - نوري عبد الرسول الخاقاني ، علي خضير كريم ، تحرير التجارة الخارجية في العراق الواقع ، الاثار ، الافاق ، مجلة الغري ، السنة العاشرة ، العدد 31 ، جامعة الكوفة ، 2014 .

ج - الرسائل العلمية

5 - جمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013 .

6 - هناء يحيى سيد أحمد ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية للفترة (1980 - 2005) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 .

د - التقارير والكتب الرسمية

7 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التجارة الخارجية العربية ومؤشرات الاداء والتطور ، العدد الفصلي الاول ، العدد 34 ، الكويت ، 2016 .

8 - الادارة المركزية للاحصاء ، نظام معلومات سوق العمل ، اللوحة الاحصائية ، العدد 38 الكويت ، 2015 .

9 - دولة الامارات ، وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية الامارات ، بدون سنة طبع .

10 - صديقة باقر عبد الله ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، 2013 .

11 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات الصادرات لسنة 2015 ، العراق 2015 .

12 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير الاستيرادات لسنة 2014 ، العراق 2015 .

و - الانترنت

13 - الاقتصاد الكويتي ، وتدني النفط اكبر التحديات ، الخليج أولان .
http:// www. Alkaleejoline . net

14 - الكويت تتجه إلى أستيراد الغاز من العراق عام 2017 ، الجزيرة .
http:// www. Alijazeera . net

15 - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، أحصاءات التجارة الخارجية .
http:// www. Tseries.copas. gov . eg

[http// www](http://www)

16 - فلاح شفيق ، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية ، 2008 ، ص 1 .

. Falahfamily @ hotmail . com .

17 - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، البوابة الالكترونية الاقتصادية للوطن العربي الصادرات والواردات في

الكويت . www.ARABSeb.com